بسم الله الرحمن الرحيم

MAURITANIA

PERMANENT MISSION TO THE UNITED NATIONS

كلمة حكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية

أمام الدورة الثالثة و الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة

يلقيها سعادة السفير و المندوب الدائم لدى الأمم المتحدة

السيد عبد الرحيم ولد الحضرمي

نيويورك 29 سبتمبر 2008

الرجاء المراجعة عند الإلقاء

116 EAST 38th STREET. NEW YORK, NY10016 TEL : (212) 252-0113 FAX : (212) 252-0175

السيد الرئيس،
سيداتي سادتي،

يسعدني ان اتقدم اليكم بأحر التهاني بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة الثالثة و الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة معربا عن ثقتنا المطلقة في ما ستبذلونه من جهود استثنائية، ومساع موفقة لتوطيد المكاسب المنجزة، وترسيخ السلم و الأمن الدوليين في ظل منظومة عالمية تتمتع بالرخاء و الاستقرار و التقدم.

كما انه لا يفوتني ان أنوه بالجهود القيمة لسلفكم السيد سرجان كريم في تكريس مبدأ الحوار و التشاورحول انجع الحلول للقضايا و النزاعات الدولية.

وأتقدم ايضا بخالص الشكر و التقدير للأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كيمون،الذي ما فتئ يبذل جهودا حثيثة لتحريك الملفات الهامة، سواء تعلق الأمر باصلاح المنظمة عموما او بتعزيز السلم و الأمن الدوليين.

السيد الرئيس،
سيداتي سادتي،
تأتي الدورة الثالثة و الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة هذه السنة في الوقت الذي تشهد فيه بلادنا تغييرا في رأس هرم السلطة؛ وأنتهز هذه الفرصة لأشرح لكم أسباب هذا التغيير.

في أغسطس2005، وبعد عقدين من الاستبداد السياسي و الرشوة و الفساد المتزايد بإضطراد،تدخلت القوات المسلحة و قوات الأمن لوضع حد للانحرافات الخطيرة التي تهدد كيان الدولة الموريتانية و وجودها. وقد أفضى هذا التغيير الذي قام به المجلس العسكري للعدالة و الديمقراطية الى مرحلة انتقالية ديمقراطية انتهت بنجاح في ابريل 2007 ، وقد شهد الموريتانيون وكذلك المراقبون الدوليون بنزاهتها و شفافيتها؛ و اصبحت التجربة الديمقراطية الموريتانية مثالا يحتذى.

وفضلا على ذلك فان رضا مختلف المراقبين الوطنيين و الدوليين ، ودعم المجتمع المدني؛ عزز نجاح هذه التجربة ، و بدعم من الشركاء الدوليين

أفضى المسلسل الانتخابي الى المصادقة - في استفتاء شعبي- على الدستور في يونيو 2006 وتم انتخاب البرلمان بغرفتيه في نوفمبر الموالي؛ وانتخب رئيس جديد للجمهورية في مارس 2007.

واعتمد قانون جديد لتنظيم الصحافة في اكتوبر2006، واستحدثت هيئة عليا للصحافة و السمعيات البصرية.

وفي ما يتعلق بالحكم الرشيد :
(ا) تم أستحداث مفتشية عامة للدولة.
(ب) انضمت بلادنا لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.
(ج) ألزم الموظفون السامون بالتصريح بممتلكاتهم.
(د) انتهجت الشفافية في إسناد الصفقات العمومية.

وأخيرا خصصت للنساء حصة في كل الترشحات تصل نسبة عشرين في المائة في جمهوريتنا الاسلامية، وكانت حصيلة هذه النسبة انتخاب ثمان عشرة امرأة في البرلمان الحالي.

ان هذه التقدمات الباهرة بالإضافة إلى جو الوئام و الإنسجام الذي تمتع به الشعب الموريتاني من صنع المؤسسة العسكرية التي التزمت بإكمال هذه العملية وقد وفت بوعودها في الآجال المحددة.
غداة تنصيب الرئيس السابق، كان كل شيئ ممكنا في موريتانيا الجديدة التي تمتلك كل هذه المكتسبات المؤسسية، من اجل تكريس و تعميق ما أنجز في المرحلة الإنتقالية2005-2007 .

بيد أنه من المؤسف أن الرئيس السابق قد اظهر عجزه مبكّرا ، وعدم أهليته لقيادة البلاد، و التصدي للتحديات الكثيرة التي واجهته.

وأيضا لم تفتأ أوضاع البلاد تتدهور بشكل خطير خلال الخمسة عشر شهرا الأخيرة سياسيا ، أمنيا ، اقتصاديا و اجتماعيا. وقد شكلت الوضعية المتردية تهديدا حقيقيا لسلم ، وأمن و استقرار البلاد، وهددت كيان الدولة و أسسها التي تقوم عليها.

وهكذا شهدت بلادنا في الشهور الثلاثة الأخيرة أزمة مؤسسية عطلت عمل المؤسسات البرلمانية ، وشلت سير شؤون الدولة التي تعرض استقرارها لمخاطر جمة بسبب تعنت السلطة التنفيذية التي منعت البرلمان من ممارسة سلطاته الدستورية.

ومن أجل أن يضمن الرئيس السابق ولاء بعض البرلمانيين - من الأغلبية- الناقمين بسبب الوضع المأزوم، أو القلقين على مستقبل البلاد ، باشر بعض الإجراءات غير السليمة قانونيا، و غير المقبولة في نظام ديمقراطي، تمثلت في استخدام المال العمومي لاستمالة بعض البرلمانيين ، بالإضافة الى التعيينات العشوائية ، و العزل التعسفي للموظفين السامين في الدولة ، من أجل وضع حد لتوق الشعب للتغيير. علاوة على ذلك لم يتوقف عن التلويح و التهديد بحل البرلمان، لمواجهة تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق في مصادر تمويل هيئة خاصة تورطت أسرته فيها.

وفي مجال الأمن ، ونظرا لتراخي الرئيس السابق ، ورفضه للعمل بنصائح مصالح الأمن ، تم تسجيل عدد من الأعمال الإرهابية للمرة الأولى في تاريخ البلاد؛ بسبب إطلاق سراح مجموعة من الإرهابيين كان قد تم التحفظ عليها إلى حين توليه مقاليد الحكم.

وعلى المستوى الاقتصادي و الاجتماعي، فإن الوضع ببساطة كارثي . وبينما يتخبط الشعب في البؤس و الجوع و المرض ، قام الرئيس السابق-الذي لم يقم إلابزيارة وحيدة داخل البلاد، لمدينة الطينطان عقب الفيضانات التي شهدتها - بزيارات للخارج وصلت خمسة و عشرين ، بتكاليف باهظة على حساب دافع الضرائب الموريتاني ، دون ان تكون لها نتائج ملموسة على مستوى التعاون بين موريتانيا و شركائها في التنمية.

لقد انهمك الرئيس السابق بإصرار في إعاقة عمل المؤسسات الديمقراطية، وهذا ماتجلى في شلل الدولة.
وأمام فشل مناوراته، لم يجد افضل من محاولة عزل جميع المسؤولين الساميين في قيادة الجيش و الأمن ؛وهذا ما أوشك ان يحدث تصادما بين

الضباط الساميين، و خلق وضعية كانت ستعرض البلاد للدخول في حرب اهلية.

وبالنظر إلى وضعية الإنسداد السياسي التي تعيشها البلاد ،و وعيا من القوات المسلحة و قوات الأمن ، بالمخاطر الجدية التي تتعرض لها البلاد ؛ فقد تدخلت من اجل تصحيح الإنحرافات و المحافظة على الوحدة الوطنية و على مكتسبات الشعب الموريتاني الأخرى و مسيرته التنموية.

وقد حظي هذا التغيير بدعم من ثلثي البرلمان وما يناهز 90 في المائة من العمد و ثلثي الأحزاب السياسية المعترف بها بالإضافة الى باقي هيئات المجتمع المدني من جمعيات ثقافية و مهنية و مسيرات شعبية منقطعة النظير.

وقد التزم المجلس الأعلى للدولة بالتعهدات التالية :

- حماية الديمقراطية و تعزيز المسلسل الديمقراطي في موريتانيا.
- ضمان السير المنتظم لمؤسسات الدولة.
- السماح للأحزاب السياسية المعترف بها رسميا بممارسة نشاطها.
- ضمان حرية الصحافة و الاعلام.
- احترام الالتزامات، و الاتفاقيات ، و المعاهدات الدولية المبرمة باسم الدولة الموريتانية.
- تنظيم انتخابات حرة و شفافة في اقرب الآجال.

السيد الرئيس
ايها السادة و السيدات

ان موريتانيا وعيا منها بأهمية و ضرورة التكامل بين الدول و الشعوب لتجدد تمسكها باتحاد المغرب العربي باعتباره خيارا استراتيجيا لشعوب المنطقة ، و بجامعة الدول العربية و الاتحاد الافريقي ، وبأهداف الامم المتحدة و مبادئها ، وفي هذا الاطار نجدد دعمنا للجهود المبذولة لإصلاح منظمة الامم المتحدة و بالأخص مجلس الأمن الدولي، مطالبين في هذا الصدد بمنح القارة الافريقية تمثيلا دائما فيه ؛ إذ انها القارة الوحيدة التي لا تحظى بتمثيل دائم في المجلس

منذ إنشاء هذه المنظمة ، كما نطالب ايضا بتمثيل للمجموعة العربية التي تمثل شعوبها أكثر من إحدى عشر في المائة من سكان المعمورة ، وبعضوية دائمة لكل من اليابان و ألمانيا لما لهما من دور حيوي في حفظ السلم و الأمن في العالم.

السيد الرئيس،

اسمحوا لي ،أن أثني ثناءًا خاصا على الجهود الجبارة التي بذلت اثناء الدورة الماضية في مجال التنمية ، وخاصة في ما يتصل بالإرتفاع المذهل لأسعار المواد الغذائية و سائر المواد الاخرى ، وتمويل المشاريع التنموية ، بالإضافة إلى مشكلة الاحتباس الحراري ذات الاثر السلبي على كوكبنا.

السيد الرئيس،

تأتي الدورة الثالثة و الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة هذه السنة في ظروف بالغة الصعوبة حيث يرزح العالم اليوم تحت وطأة الإرتفاع المذهل لأسعار المواد الغذائية مما له انعكاسات خطيرة على اقتصاديات الدول النامية ، بل انه سيحطم البنية الاقتصادية لتلك الدول إذا لم تُتخذ إجراءات عاجلة لمواجهته . إن هذه الازمة الغذائية التي يشهدها العالم تتطلب تضافر الجهود الدولية عن طريق وضع الخطط المستقبلية لمواجهة الآثار السلبية التي تخلفها.

السيد الرئيس،

إننا اليوم في منتصف المسافة الزمنية المفترضة لبلوغ اهداف الألفية الإنمائية إلا أن أغلب الدول النامية ماتزال بعيدة من تحقيق تلك الأهداف ؛ وعليه فإننا نطالب الدول الغنية أن تفى بتعهداتها التي قطعت على نفسها لتمويل التنمية في العالم النامي.

السيد الرئيس،

يعتبر النزاع العربي الإسرائيلي مصدرا للتوتر ، وتهديدا للسلم و الأمن الدوليين في منطقة حساسة و حيوية من العالم ، وعليه فإن بلادنا تدعم جهود السلام الهادفة الى حل هذا الصراع بما يضمن للشعب الفلسطيني استعادة حقوقه ، وإقامة دولته الفلسطينية و عاصمتها القدس الشريف تعيش بأمن و سلام جنبا الى جنب مع دولة اسرائيل.

وفي ما يتعلق بالقضية السودانية فإننا نؤكد رفضنا القاطع للتطورات الأخيرة و خصوصا طلب رئيس محكمة الجنايات الدولية الداعي الى توقيف الرئيس السوداني لاعتقادنا أن هذا الاجراء يضر بجهود السلام الجارية في هذا البلد ، ويضيف أسباب توتر جديدة في هذه المنطقة الحساسة من العالم.

السيد الرئيس،

تتابع بلادنا باهتمام قضية الصحراء الغربية ، وإذ تشيد بالخطوات الأخيرة المتمثلة في العودة إلى طاولة المفاوضات ، فإنها تجدد في هذا الصدد دعمها لمساعي الأمين العام الرامية إلى الوصول إلى حل نهائي- يحظى بموافقة الطرفين.

السيد الرئيس،

إن إفشاء ثقافة السلام و روح و قيم التسامح بين الشعوب و الحضارات و إحقاق الحق و نشر العدل بين الشعوب تعتبر - في نظرنا- افضل السبل لتحقيق السلم و الأمن في عالمنا . كما أن بقاء قضايا عالقة منذ أمد بعيد دون ادنى افق للحل، واتساع الهوّة بين الفقراء و الاغنياء ، واختلال البنية الإقتصادية العالمية و غياب أية مقاربات لإشاعة العدل و المساواة و الإنصاف ، كلها ساهمت في ازدياد بؤر التوتر و انتشار ظاهرة التطرف و الإرهاب.

إننا في موريتانيا نرفض الإرهاب بكافة صوره ، و بقدر ماندينه فإننا نتشبث بقيمنا الإسلامية السمحة التي تنبذ العنف و التطرف وتدعو إلى التسامح و

الإخاء. ونعتقد أن من واجب الأسرة الدولية أن تفكر - بشكل جدي- في أسباب هذه الظاهرة ، وطرق مواجهتها من أجل ان نستأصلها من عالمنا.

السيد الرئيس،

إننانؤكد على الأهمية التي توليها الدول النامية لتمويل التنمية ، متطلعين في الوقت نفسه إلى النتائج التي سيتمخض عنها مؤتمر الدوحة المزمع عقده من 29 نوفمبر إلى 2 دجمبر 2008 لهذا الغرض، كما نعبر عن قلقنا لوصول جولة المفاوضات حول التجارة في الدوحة إلى طريق مسدود مطالبين الدول المصنعة أن تبدي مرونة أكبر وإرادة سياسية أقوى في هذا الشأن.

السيد الرئيس،

للتنمية ابعاد اقتصادية و اجتماعية و بيئية و أي قصور في أحدها يؤثر سلبا على سائرها ؛ وعليه فإننا نؤكد على ضرورة التصدي لظاهرة التغير المناخي حيث تعتبر بلادي من الدول العشر الأكثر تضررا-لا قدر الله- من الاحتباس الحراري بأي ارتفاع لمنسوب البحر نتيجة لتلك الظاهرة ؛ وفي هذا الصدد فإننا نطالب الدول المصنعة أن تحد من الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري.

السيد الرئيس،

إن الوفاء بالإلتزامات التي قطعها المجتمع الدولي على نفسه إبان إنشاء هذه المنظمة لن تتحقق إلا إذا استفادت جميع الدول و شعوب العالم من الإمكانيات المتاحة ، و تم دعم جهود التنمية في الدول النامية من اجل خلق الظروف المناسبة للعيش الكريم في كنف الحرية و المساواة ، وبذلك وحده يمكن تحقيق الالتزام الذي طالما أكدنا عليه.

وأشـــكـــــــــركم.